الأمم المتحدة
S/2025/371
مجلس الأمن
Distr.: General
11 June 2025
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 10 حزيران/يونيه 2025 موجهة من الأمين العام إلى رئيسة مجلس الأمن

طلب إليَّ مجلس الأمن في قراره 2742 (2024) أن أُقدّم استعراضاً لبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة (البعثة) قبل شهر واحد على الأقل من حلول موعد انتهاء ولايتها في 14 تموز/يوليه 2025. وتدعم البعثة، التي أنشئت عملا بالفقرة 1 من قرار مجلس الأمن 2452 (2019)، تنفيذ الاتفاق بشأن مدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى، على النحو المبيَّن في اتفاق ستوكهولم (S/2018/1134، المرفق).

ومنذ استعراضي السابق المقدّم في 11 حزيران/يونيه 2024 (S/2024/460)، واصلت البعثة السعي لتحقيق الأولويات المحددة في الاستعراض، أي: (أ) القيام تدريجيا بتكثيف رصدها للموانئ ووقف إطلاق النار على نطاق المحافظة؛ (ب) وتعزيز قنوات الاتصال والتنسيق بين الطرفين؛ (ج) وإعادة إنشاء سبل لتخفيف حدة التوترات؛ (د) وإعطاء الأولوية لنقاط الدخول في بناء الثقة وفي الإجراءات المتعلقة بالألغام، مع مساعدة الطرفين على تنفيذ الاتفاق.

الديناميات العسكرية والسياسية

ظلّ الوضع العسكري على طول خطوط المواجهة في محافظة الحديدة مستقرًا نسبيًا بين قوات الحكومة اليمنية وحركة الحوثيين (الذين يطلقون على أنفسهم اسم "أنصار الله")، فيما استمرت الديناميات الكامنة وراء النزاع في التحول. وشهدت الفترة الفاصلة بين شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2024 حالات ارتفاع مقلقة في نسق الأعمال العدائية على خط الجبهة بين الطرفين. واستجدت هذه التطورات على خلفية تصاعد حدة الخطابات الصادرة عن القادة السياسيين والعسكريين والداعية إلى استئناف النزاع على نطاق شامل.

وقد سعت حركة الحوثيين، منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2023، إلى الاستمرار في الأعمال العسكرية ضدّ سفن النقل والسفن التجارية في البحر الأحمر، مع تصعيد هجماتها على إسرائيل. ومما لا شك فيه أنّ استخدام الحوثيين المتكرر لمواقع داخل محافظة الحديدة من أجل التخطيط لتلك الهجمات وشنّها قد أثر على السياق الأمني في الحديدة. وكردّ على ذلك، وخلال عام 2024 وبداية عام 2025، قامت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بالأساس، ثم المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في بعض الحالات، بتنفيذ ضربات جوية على الموانئ وعلى أهداف أخرى، ليتبيّن أنّ الحديدة قد تمّ الزجُّ بها في الأحداث الدائرة في الشرق الأوسط الأوسع نطاقًا، وجُعلت عرضةً لهذه الأحداث بشكل مباشر.

الرجاء إعادة استعمال الورق

وواصلت حكومة اليمن وحركة الحوثيين جهودهما من أجل تعزيز سلطتهما في مناطق المحافظة الخاضعة لسيطرة كل منهما من المحافظة، بما في ذلك تقديم الخدمات وتوزيع المساعدات الإنسانية وتنظيم الزيارات البارزة للمسؤولين السياسيين والعسكريين. وكثف الحوثيون جهودهم من أجل استغلال الضربات الجوية التي تعرضت لها الحديدة في تعبئة السكان. وشملت هذه التحركات تنظيم مسيرات في كل يوم جمعة بكامل مديريات الحديدة الخاضعة لسيطرة الحوثيين، من أجل دعم غزّة في الظاهر، وبذل جهود طويلة الأمد لتجنيد أعداد أكبر من الأطفال والشباب للمشاركة في "المخيمات الصيفية" بجميع أنحاء محافظة الحديدة، وقيل إنّ المشاركين في هذه المخيمات يتلقون تدريبات سياسية ودينية وعسكرية. وفي أيار/مايو 2025، تم تعيين رئيس وزراء جديد لقيادة حكومة اليمن. وسيكون من أولوياته، بحسب التوقعات، الاستمرارُ في بذل الجهود من أجل تعزيز سلطة الحكومة داخل المناطق الخاضعة لسيطرتها.

وامتدت رقعة النزاع بين الطرفين في الحديدة لتشمل وسائل الإعلام، حيث عمد الطرفان مع نهاية عام 2024 إلى استخدام خطابات عدائية تستعرض القوة وتؤكد الاستعداد لشن هجمات برية كاسحة. وما فتئ الحوثيون يستعدون، منذ تشرين الأول/أكتوبر 2024، لما يعتبرونه هجومًا حتميًا سوف تشنه حكومة اليمن لاستعادة الحديدة، ثم تتوجه بعده شمالا للهجوم على صنعاء. وقد ركّزت وسائل الإعلام الموالية للحكومة على الدعوات الموجّهة من القادة العسكريين والسياسيين لاستعادة موانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى، وشكّكت في الوقت نفسه في صحّة اتفاق ستوكهولم. ورغم أنّ جذوة هذه الجهود قد خبت في كانون الأول/ديسمبر 2024، عاد التركيز مجددا على الحديدة، وعادت إلى الواجهة تقارير وسائل الإعلام اليمنية عن احتمال حدوث هجوم بري بعد تجدد الضربات الجوية الأمريكية في آذار/مارس 2025 على المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون. وظل المشهد السياسي في مناطق الحديدة، الخاضعة لسيطرة الحكومة، يتسم بالمصالح المتنافسة بين مختلف المجموعات المناهضة للحوثيين.

لجنة تنسيق إعادة الانتشار وآلياتها لتخفيف التوتر

واصلت البعثة استغلال كل الفرص الممكنة للحوار مع كلا الطرفين بشأن إعادة تنشيط لجنة تنسيق إعادة الانتشار بوصفها آلية مشتركة لخفض التصعيد، وذلك على نحو ما ينصّ عليه اتفاق الحديدة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت البعثة 7 اجتماعات مع وفد الحكومة في لجنة تنسيق إعادة الانتشار و 10 اجتماعات مع وفد الحوثيين. ومنذ كانون الثاني/يناير 2025، كانت البعثة تلتقي شهريا بوفد الحوثيين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شهدت البعثة تعاوناً أقوى مع الطرفين في تنفيذ اتفاق الحديدة وفي استكشاف جميع السبل الممكنة للتعاون بين الطرفين من أجل تخفيف حدة التوتر.

وتركزت المناقشات في اجتماعات لجنة تنسيق إعادة الانتشار مع الطرفين على مسائل من بينها: استئناف عمل الآلية المشتركة؛ وفتح الطرق ونقاط عبور المدنيين على خط المواجهة في الحديدة؛ والتعاون في تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالألغام عبر هذه الخطوط؛ والتواصل مع المجتمعات المحلية؛ وتنفيذ المشاريع السريعة الأثر؛ وتسيير الدوريات؛ وظلت البعثة تواجه صعوبات في جهودها من أجل تأمين حركة برية آمنة وموثوقة عبر خط الجبهة في الحديدة وذلك بسبب الخلاف بين الطرفين حول مسألة اختيار الطرق التي سيتم فتحها.

وبفضل العلاقة المعززة التي توطّدت خلال النصف الأخير من عام 2024 بين البعثة ووفد الحكومة تجدّد الدعم للبعثة في القيام بزيارات تقييمية إلى خط المواجهة في جنوب الحديدة، والدعم لجهودها من أجل التواصل مع المجتمعات المحلية. وأسهم هذا التواصل في تحسين النظرة العامة للبعثة، حيث أضحى المسؤولون الحكوميون يُميّزون بين انتقاد اتفاق ستوكهولم نفسه وانتقاد البعثة. وأفضى أيضا إلى الموافقة على تأسيس حضور للبعثة في مديرية الخوخة، داخل الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة. وقد تم الاتفاق على هذه الخطوة خلال اجتماع مع وفد الحكومة عقد في تشرين الأول/أكتوبر 2024. وهي خطوة تعالج ما كانت تشتكي منه الحكومة لفترة طويلة من عدم وجود حضور للبعثة داخل تلك المناطق الخاضعة لسيطرتها من المحافظة.

أما مع ممثلي الحوثيين في لجنة تنسيق إعادة الانتشار، فقد ظلّت البعثة تدعو إلى توسيع نطاق الدوريات ليشمل موانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى، وكذلك خط المواجهة. ولم يشهد عدد دوريات البعثة إلى الموانئ زيادةً في عام 2024، إلا أنّ هذه الدوريات كانت تتم ضمن بيئة شديدة التقييد. وبسبب الصعوبات اللوجستية وصعوبات التنسيق، لم يستجب الحوثيون لما طلبته البعثة من الحصول على المزيد من فرص الوصول ومن تسيير المزيد من الدوريات. وتواصلت البعثة في مناسبات متعددة مع وزير خارجية حكومة الأمر الواقع الحوثية، وأكّدت على ضرورة التّمسك باتفاق ستوكهولم والامتناع عن أي أعمال قد تهدد بالسقوط مجددا في نزاع واسع النطاق داخل الحديدة. واستخدمت قيادة البعثة هذه الاتصالات للضغط أيضا على الحوثيين من أجل الإفراج الفوري وغير المشروط عمّن يحتجزونهم تعسفا من موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية والمجتمع المدني والبعثات الدبلوماسية.

وفي تطوّر إيجابي، كانت هناك منذ أواخر عام 2024 مؤشرات ناشئة وصريحة تشير إلى وجود اهتمام من الجانبين بعقد اجتماع مشترك على المستوى الفني، يتناول مجالات ذات اهتمام مشترك خارج الهيكل الرسمي للجنة تنسيق إعادة الانتشار. وتتابع البعثة هذا الأمر بنشاط في اتصالاتها مع جميع المحاورين.

رصد وقف إطلاق النار والحفاظ على الطابع المدني للموانئ

رغم الوضع السياسي والأمني الصعب في اليمن، واصلت البعثة تنفيذ ولايتها الأساسية. وكعلامة على الالتزام المستمر بأنشطة المراقبة، ظلّ وفدا الحكومة والحوثيين بلجنة تنسيق إعادة الانتشار يبلغان البعثة بانتظام عن انتهاكات وقف إطلاق النار. ففي الفترة الفاصلة بين 1 حزيران/يونيه 2024 و 1 أيار/مايو 2025، أبلغ الطرفان عن وقوع ما مجموعه 413 38 انتهاكا لوقف إطلاق النار، أي بمعدل 106 انتهاكات في اليوم الواحد (انظر الشكل). ورغم حدوث زيادة طفيفة في إجمالي عدد هذه الانتهاكات وفي متوسطها اليومي مقارنة بالفترة السابقة، فإنّ الاتجاه العام يشير إلى أنّ هذه الحوادث تميل إلى أن تكون محدودة النطاق ومحصورة في مكان وقوعها، مع ثبات وتيرة القتال داخل محافظة الحديدة.

وما ورد بشأن توقّع الحوثيين لهجوم بري محتمل، تنفذه القوات المتحالفة مع الحكومة لاستعادة الحديدة، قد أدى، بحسب التقديرات، إلى حدوث زيادة مستمرة في عدد انتهاكات وقف إطلاق النار المسجلة منذ حزيران/يونيه 2024، حيث بلغت هذه الانتهاكات مستوى الذروة في تشرين الثاني/نوفمبر 2024 عندما سُجّلت أعلى حصيلة شهرية لها في عام 2024. ولكن، وبعد تلك الفترة، تم تسجيل انخفاض مطرد في عدد تلك الانتهاكات، وأيضا في حدة الخطاب العام والسياسي الذي يتحدث في وسائل الإعلام عن هجوم وشيك. وكانت انتهاكات وقف إطلاق النار ناتجة في الغالب عن نيران أسلحة صغيرة، مدعومة أحيانًا بأسلحة من

العيار الثقيل. وكانت عمليات بناء التحصـــينات، لا ســـيما من قبل القوات الحكومية، ومحاولات التســـلل المنسـوبة للحوثيين تحدث بشـكل متزامن، الأمر الذي يبرز الموقف الدفاعي للقوات الحكومية مقارنة بموقف الحوثيين ذي الطابع المتسـم بمزيد الهجومية. وظلت الاشـتباكات اليومية على طول خط الجبهة في الحديدة تؤثّر على المدنيين، وذلك بسبب القصف المدفعي أو غارات الطائرات المسيرة.

عدد انتهاكات وقف إطلاق النار المبلغ عنها، حسب الشهر، خلال الفترة من حزيران/يونيه 2024 إلى أيار/مايو 2025

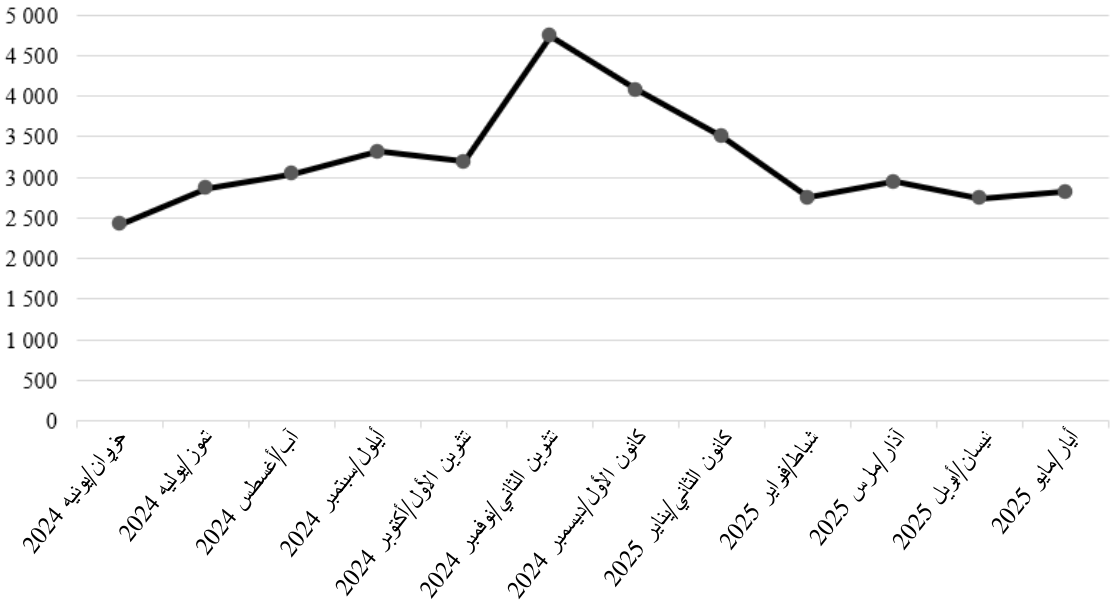

وقامت البعثة بتســـيير دوريات منتظمة، بواقع مرتين في الأســـبوع إلى ميناء الحديدة، وبواقع مرة واحدة في الأسـبوع إلى ميناءي الصـليف ورأس عيسـى، وذلك على الرغم من العوائق الكبيرة التي فرضـها الحوثيون، ومنها حصـر الدوريات فيما جرى الاتفاق عليه مسـبقاً من مواعيد ومدد ومسـارات، ومنع المراقبين العسـكريين التابعين للبعثة من جمع المعلومات بحرية أثناء دورياتهم. وضـمن هذه البيئة المقيدة، لم ترصـد دوريات البعثة بشـكل مباشـر أي أجهزة أو مظاهر عسـكرية في أي من الموانئ. وفي الفترة الفاصـلة بين 1 حزيران/يونيه 2024 و 31 أيار/مايو 2025، سـيّرت البعثة ما مجموعه 157 دورية، أي بزيادة قدرها 15 بالمائة مقارنة بفترة الاثني عشر شهراً السابقة. ويستند هذا الوضع إلى التقدم المحرز خلال العام السابق في زيادة وتيرة الدوريات الروتينية إلى موانئ البحر الأحمر. فبالإضـافة إلى الدوريات الروتينية، تم تسـيير خمس دوريات خاصة إلى ميناء الحديدة في تموز/يوليه 2024 وكانون الأول/ديسمبر 2024 وكانون الثاني/يناير 2025 وأيار/مايو 2025، وذلك عقب الضربات الجوية التي نفذتها إسرائيل رداً على الهجمات الحوثية المتعددة والمتواصلة التي استهدفت إسرائيل بالمسيّرات والصواريخ. وقامت البعثة بتسيير 28 دورية خاصة داخل المديريات الجنوبية للحديدة، الخاضعة لسيطرة الحكومة، منها مهمات تمت في إطار الاستجابة لما ورد الإبلاغ عنه من حوادث انتهاك لوقف إطلاق النار، وأخرى تمت بالتزامن مع الزيارات الميدانية الهادفة إلى التواصل مع الأطراف المعنية وتنفيذ المشاريع سريعة الأثر.

ورصدت دوريات البعثة الأضرار الناجمة عن الغارات الجوية المتعددة التي نفذتها إسرائيل والولايات المتحدة على مينائي الحديدة ورأس عيسى في الفترة الفاصلة بين 17 أبريل/نيسان و 16 مايو/أيار 2025،

وفي إطار الردّ على العدد الكبير من الصواريخ والمسيرات التي أطلقها الحوثيون على إسرائيل وعلى السفن في البحر الأحمر في الأيام التي سبقت ذلك. ونتيجة لتلك الضربات الجوية، تبيّن أنّ ميناء الحديدة لم يعد قادرا على العمل إلا بشكل جزئي، حيث تضرّرت القبابين المتحركة، وصهاريج تخزين الوقود، وزوارق القَطْر، ومناطق الرسو. وكان تدمير أرصفة الميناء والبنية التحتية لتخزين الوقود في رأس عيسى يحول، حتى وقت إعداد هذا التقرير، دون رسو السفن. وكان للأضرار التي لحقت بالبنية التحتية للموانئ تأثيرٌ على تدفق الوقود الحيوي والغذاء والدواء والسلع الأساسية الأخرى عبر الموانئ. ويجري حاليًا تقييم المدى الكامل لتأثير تلك الضربات على الواردات الأوسع من السلع الإنسانية والسلع التجارية.

وخلال الفترة قيد الاستعراض، واجهت البعثة ما مجموعه 43 قيدًا على حرية التنقل، الأمر الذي أثر على دورياتها. وشملت هذه القيود 30 قيدًا على الوصول إلى موانئ البحر الأحمر بالمناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، و 13 قيدًا آخر على الدوريات المقررة للمديريات الجنوبية الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية. وابتداءً من 9 كانون الأول/ديسمبر 2024، كانت البعثة تواجه فترة ممتدة من القيود على حركة دورياتها الروتينية إلى الموانئ. وقد عزَت السلطاتُ الحوثية منع الوصول إلى الموانئ إلى مخاوف أمنية عقب الغارات الجوية. وفي نهاية المطاف، وعلى إثر الاتصالات التي أجرتها القيادة مع وفد الحوثيين في لجنة تنسيق إعادة الانتشار ومع وزارة الخارجية بحكم الأمر الواقع في صنعاء، تم رفع هذه القيود ليُسمح باستئناف الدوريات في 13 كانون الثاني/يناير 2025. وباستثناء دورية خاصة واحدة سُيّرت في 13 أيار/مايو، وأُخرى مشتركة مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية سُيّرت في 25 أيار/مايو، وكلاهما إلى ميناء الحديدة، لم تتمكن الدوريات المنتظمة للبعثة من زيارة ميناءي الصليف ورأس عيسى منذ 28 نيسان/أبريل، وميناء الحديدة منذ 7 أيار/مايو، وتذرّع الحوثيون في إلغاء هذه الدوريات بأسباب أمنية. وبحسب البعثة، شكل هذا الانقطاع أطول فترة متواصلة من دون تسيير دوريات روتينية إلى الموانئ.

التنسيق مع الأطراف المعنية باتفاق ستوكهولم

شكّل التنسيق الوثيق مع مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن ومع فريق الأمم المتحدة القطري جانبا محورياً في أنشطة البعثة. ففي هذا الصدد، واصلت البعثة القيام بالدور المنوط بها في تنسيق الجهود المبذولة ضمن إطار الإجراءات المتعلقة بالألغام داخل محافظة الحديدة، مع العمل في الوقت نفسه، وعند الاقتضاء، على دعم مكتب المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية بالمشورة الفنية في جهوده الرامية إلى إعادة هيكلة التدخلات الوطنية في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام. وما تزال محافظة الحديدة تشكل المنطقة الأكثر تضرراً في اليمن من المتفجرات من مخلفات الحرب، وازداد هذا الوضع سوءا بسبب نقص التمويل اللازم لمبادرات الإجراءات المتعلقة بالألغام في هذا البلد. وقد سعت البعثة إلى تعزيز جهود التنسيق المبذولة مع السلطات المحلية المعنية بالإجراءات المتعلقة بالألغام، ومع المنظمات غير الحكومية الدولية المعنية بإزالة الألغام، وفريق الأمم المتحدة القطري. وشملت تلك الجهود التعاون الوثيق مع مراكز تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام في الحديدة وصنعاء وعدن بُغية الحد من أثر مخلفات الحرب من المتفجرات على المدنيين. كما أوفدت البعثة إلى جنوب محافظة الحديدة أخصائي في هذه الإجراءات حتى يدعم الاستجابات المحلية في التصدي للألغام داخل المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة. وعلاوة على ذلك، واصلت البعثة تحسين قاعدة بياناتها الشاملة لتسجيل جميع حوادث المتفجرات من مخلفات الحرب داخل محافظة الحديدة. ونشرت البعثة صحيفة وقائع شهرية تغطي البيانات والأنشطة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام داخل المحافظة.

وشكل تنفيذُ المشاريع سريعة الأثر مجالا من المجالات الرئيسية للتعاون مع الأطراف المعنية باتفاق الحديدة، حيث ساعد ذلك على تعزيز فهم ولاية البعثة ودعمها من جانب الأطراف المعنية المحلية. وفي المشاريع السريعة الأثر، التي تُنفذها البعثة، جرى التركيز بالأساس على الفرص المدرة للدخل وعلى دعم المرافق الصحية داخل المديريات الخاضعة لسيطرة الحكومة. ولكن، وللأسف، لم يتم تنفيذ أي من هذه المشاريع في المديريات الخاضعة لسيطرة الحوثيين، وذلك بسبب تحفظ وفد الحوثيين في لجنة تنسيق إعادة الانتشار. ويقوم تصميم هذه المشاريع على مبادئ أساسية منها ضرورة تعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن في الحديدة. وشكّل هذا المبدأ أيضًا جزءًا لا يتجزأ من تعامل البعثة مع القادة. وجرى قدر الإمكان، وعلى جانبي خط المواجهة، التركيز في الاتصالات على القيادات النسائية من القاعدة الشعبية وعلى من يشغلن مناصب سياسية عليا. وقد عملت البعثة عن كثب مع مجموعة من القيادات المجتمعية النسائية بالحديدة لإثراء تواصل هذه المجموعة مع المجتمعات المحلية وتنفيذ المشاريع سريعة الأثر. وبالإضافة إلى ذلك، وخلال القمة النسوية التي عُقدت في عدن في كانون الأول/ديسمبر 2024، استضافت البعثة مناسبة جانبية أفادت في إجراء نقاش حول السبل الكفيلة بجعل تنفيذ اتفاق الحديدة شاملاً ومُراعيا لشواغل النساء والفتيات. وفي أبريل/نيسان 2025، شرعت البعثة في تقييم أثر المشاريع المنجزة حتى تستخلص الدروس المستفادة والممارسات الجيدة.

ملاحظات

التأكّد من بقاء موانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى مفتوحة وعاملة بكامل طاقتها أمرٌ في غاية الأهمية للحيلولة دون المزيد من التدهور في الوضع الإنساني المتردي أصلاً بجميع أنحاء اليمن. فقد أثرت الأضرار الناجمة عن الغارات الجوية التي شُنت على موانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى في نيسان/أبريل وأيار/مايو 2025 على تدفق الوقود والغذاء والدواء والسلع الأساسية الأخرى إلى السكان اليمنيين عبر تلك الموانئ. وأفاد برنامج الأغذية العالمي بأن هذه الموانئ قد عملت في عام 2024 على تفريغ ما يقرب من 4,87 ملايين طن من المواد الغذائية و 3,04 ملايين طن من واردات الوقود، اللازمة للعمليات الإنسانية. ويُسهّل ميناء الحديدة لوحده ما يقرب من 70 في المائة من الواردات التجارية لليمن و 80 في المائة من المساعدات الإنسانية. لذلك، فإنّ حماية البنية التحتية المدنية ليست فقط التزامًا قانونيًا بموجب القانون الدولي الإنساني، بل أيضا شرطا أساسيا لتهيئة الظروف اللازمة لإحلال السلام الدائم ولكي يحقق اليمن التعافي والقدرة على الصمود في المدى البعيد.

إنّ المسار البنّاء في العلاقة بين البعثة والحكومة، والتزام هذه الأخيرة المتجدد بأنشطة البعثة، قد شكلا اتجاهاً إيجابياً خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد أكدت الحكومة على الدور الهام الذي يمكن أن تؤديه البعثة في رصد انتهاكات وقف إطلاق النار وتوثيقها والإبلاغ عنها. وذكرت أنّ البعثة تستطيع أيضا أن تقوم بدور إيجابي في إعادة فتح طرق الوصول عبر خط المواجهة داخل الحديدة. ورحب المسؤولون الحكوميون بتركيز مكتب للبعثة في الخوخة، واعتبروا ذلك بمثابة خطوة إيجابية. وبمجرد اكتماله، سوف يوسع المبنى الجديد من دائرة عمليات البعثة في المديريات المتأثرة بالنزاع.

وفي الأراضي الواقعة تحت سيطرة الحوثيين، وعلى الرغم من تدهور البيئة الأمنية، ظلت البعثة تتواصل بشكل منتظم مع محاوريها في الحديدة وصنعاء. فالحفاظ على هذا التواصل أمر في غاية الأهمية بالنسبة لتعزيز التهدئة وضمان التعاون من أجل تنفيذ المهام الأساسية الموكلة إلى البعثة.

وتكثيف الحوار مع الطرفين من خلال لجنة تنسيق إعادة الانتشار أوجد مساحة إضافية لبناء الثقة، ويتجلى ذلك من وفد الحوثيين الذي أصبح أكثر استباقية في الدعوة إلى عقد اجتماعات اللجنة. بيد أنّ الخروقات اليومية لوقف إطلاق النار على مستوى المحافظة تؤكد احتمالات التصعيد العسكري السريع وضرورة أن تقوم بالبعثة بتسيير الدوريات على خط الجبهة. أما استمرار الطرفين في الإبلاغ يوميا عن انتهاكات وقف إطلاق النار فهو مؤشر على استعدادهما للاستمرار في الحوار من خلال الآليات المنشأة بموجب اتفاق ستوكهولم، وذلك على الرغم من الوضع غير المستقر في الحديدة. لذلك، يجب أن يستمر هذا العمل، وينبغي للطرفين أن يستجيبا للدعوات التي وجهتها البعثة من أجل إعادة إنشاء لجنة مشتركة لتنسيق إعادة الانتشار، تضم الطرفين.

لقد أكّد السياق السريع التطوّر في الحديدة على أهمية التنسيق مع كل الأطراف المعنية باتفاق ستوكهولم. فقد سعت البعثة إلى تيسير الجهود الجماعية الهادفة إلى توفير قدر أكبر من الاستقرار في المحافظة. وإنني ممتن لما أعربت عنه الجهات الفاعلة الإقليمية والدوائر الدبلوماسي، في أبو ظبي وعمان والرياض، من استعداد لدعم لولاية البعثة وأنشطتها. وبفضل التنسيق المنتظم مع مكتب مبعوثي الخاص لليمن ومع فريق الأمم المتحدة القطري في اليمن تسنى تعزيز الهدف الموحَّد، المتوخى من ولاية البعثة. أما المشاريع ذات الأثر السريع فقد كانت أساسية في إيجاد سبل للتعاون مع السلطات المحلية ومع البعثة، وأيضا في تحسين الوصول إلى المجتمعات المحلية التي تعيش في المديريات المتضررة من النزاع. وتواصل البعثةُ سعيها الحثيث نحو إقامة شراكات جديدة لتحقيق تلك الغايات. ومن شأن السياق المتطور داخل الحديدة وفي جميع أنحاء اليمن، ناهيك عن المنطقة الأوسع والعالم بأسره، أن يوفر فرصاً لتحقيق المزيد من أوجه الكفاءة والتماسك الهيكلي والتنسيق داخل بعثاتنا في اليمن. وسيتم التعرف على هذه الفرص وبحثها من أجل التغلب على التحديات المالية وغيرها من التحديات التي تؤثر بشكل مباشر على قدرتنا على تنفيذ مهامنا.

إنّ الوتيرة المتصاعدة للغارات الجوية داخل محافظة الحديدة قد زادت من المخاطر التي تهدد سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد العاملين في المجال الإنساني. لذلك، تعمل البعثة بنشاط على تنفيذ التدابير الأمنية التي تضمن سلامة موظفيها وأمنهم. وهي تعمل بانتظام على اختبار إجراءات إدارة الأزمات وحوادث الإصابات الجماعية.

لقد دعوتُ مرارًا وتكرارًا إلى ضبط النفس وإلى عدم التصعيد في اليمن وفي المنطقة برمتها. فالهجمات التي يشنها الحوثيون في البحر الأحمر وعلى إسرائيل يجب أن تتوقف فورا. وعلى كلّ الأطراف أن تتقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، وتحترم وتحمي المدنيين والبنية التحتية المدنية. أما الضربات الجوية ضد الموانئ في المحافظة فمن شأنها أن تؤدي إلى تغيير الديناميات العسكرية بين الطرفين ضمن سياق اتفاق الحديدة، وتفضي إلى ارتفاع منسوب الخطاب الإعلامي بشأن وجود هجوم بري محتمل، وإلى حشد عسكري داخل المحافظة، بوتيرة منخفضة لكنها ثابتة.

وأنا أحثّ جميع الأطراف على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، وعلى التواصل بشكل بنّاء مع مبعوثي الخاص من أجل التوصل إلى تسوية سياسية تفاوضية تُنهي النزاع.

وأخيراً، أكرر مطالبتي بالإفراج فورا ومن دون شروط عن جميع الموظفين، بمن فيهم موظفو الأمم المتحدة، الذين ما يزالون مُحتَجَزين تعسُّفًا لدى الحوثيين، وبعضهم منذ عدة سنوات.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) أنطونيو **غوتيريش**